الاقتصاد العالمي سيشهد زيادة طفيفة في النمو خلال 2014

«باينبريدج»: نمو اقتصاد «مجلس التعاون» بنسبة 3.8 في المئة العام المقبل

أشار تقرير صادر عن شركة باينبريدج للاستشارات لإدارة الأصول العالمية، إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد زيادة طفيفة في النمو خلال عام 2014، حيث سينمو إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة ليصل إلى 2.6 في المئة وذلك نتيجة لزيادة نسبة استثمارات الشركات، في حين تحافظ منطقة اليورو والصين على مسار نموها الحالي. في المقابل، قد تتسبب الشؤون السياسية العالمية بعرقلة هذا النمو والانتعاش خاصة في الولايات المتحدة الأميركية.

وفي هذه الأثناء، يواجه المشهد الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة مختلفة من التحديات السياسية في العام 2014، وذلك وفقاً لتصريحات طلال الزين، الرئيس التنفيذي لشركة باينبريدج للاستثمارات الشرق الأوسط.

إلى ذلك، يعتقد الزين بأنه في حين أن بعض البلدان مثل مصر تعمل على إعادة الاستقرار في أنظمتها السياسية؛ فهناك بلدان أخرى مثل دول مجلس التعاون الخليجي يتعين عليها تسريع الجهود الرامية إلى الحدّ من اعتمادها على صادرات النفط، وذلك عبر التنويع المستمر والتوجه نحو تعزيز قطاعات الخدمات والتصنيع.

وقال طلال الزين: «نتوقع ازدياد النمو الاقتصادي في أنحاء المنطقة بشكل طفيف خلال العام؛ ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع إنتاج النفط. وعليه، فإننا نتفق كلياً مع توقعات صندوق النقد الدولي التي تشير إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي بنسبة 3.8 في المئة في عام 2014، أي بزيادة نسبتها 2.1 في المئة عن عام 2013.

نمو اقتصاد دول الخليج

وعلى المدى الطويل، ستسهم عوامل مثل التركيبة السكانية الفتيّة المتنامية وزيادة الاستهلاك وارتفاع نفقات الميزانية، في التغلب على التحديات التي تواجهها السياسات المعمول بها في العديد من هذه الدول؛ مما يخلق ظروفاً مواتية للاستثمار».

وفيما يتعلق بالاستثمارات الإقليمية، قال الزين: «تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا بيئة خصبة بشكل متزايد لأنشطة أسواق صناديق الملكية الخاصة، وكما هو الحال في أسواق ناشئة أخرى أيضاً. هذا ويسهم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في تعزيز تطور الشركات المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لديها متطلبات مالية كبيرة. ويتوجب على المستثمرين وأصحاب الشركات تحقيق نمو رأس المال لاغتنام الفرص والتفوق على منافسيهم».

توظيف القدرات

على الصعيد العالمي، يعتقد ماركوس شومر، كبير المحللين الاقتصاديين في شركة باينبريدج للاستثمارات، بأن تعزيز توظيف القدرات وإبطاء المكاسب الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة حاجة الشركات الأميركية للاستثمار؛ الأمر الذي سيثمر عن معدل نمو اقتصادي أعلى. ومع ذلك، فقد تؤدي المشاحنات السياسية حول سقف الديون إلى عرقلة خطط الاستثمار للشركات.

يقول شومر في التقرير: «يتمثل التحدي الكبير أمام الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2014 بإطلاق العنان للطلب المكبوت في قطاع الأعمال؛ وهو أمر تعرض للكثير من المماطلة نتيجة للغموض والالتباس السياسي، لكننا لا نزال نتوقع أن تتسارع نفقات الاستثمارات بحلول منتصف عام 2014. ويبدو أن الكونجرس مستعد لخوض هذه التجربة مرة أخرى، إذ إن جُل ما قام به في شهر أكتوبر المنصرم هو إرجاء معركته المالية إلى موعد آخر».

وأسهب قائلاً: «أما في أوروبا واليابان، فيبقى التحدي الرئيسي أمام السياسيين هو إعادة توازن السياسة الاقتصادية. أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فيبدو أنهم يفكرون بتخفيف سياسة التقشف مع تحسن الوضع المالي، كما يتوقع أن تصبح السياسة النقدية أكثر تكيفاً مع الظروف».

الناتج المحلي

وتوقع شومر أن يبقى نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة ثابتاً عند معدل 1.2 بالمئة الذي سجله منذ فترة الركود المنتهية في بداية عام 2013. وقال: «تتمثل العقبة الرئيسية أمام تسريع النمو في الانكماش المستمر في القروض البنكية. وقد لا يكون خفض أسعار البنك المركزي الأوروبي كافية لتنشيط عمليات الإقراض».

وفي اليابان، من المتوقع أن تؤدي خطط الحكومة لرفع ضريبة الاستهلاك في بداية العام المقبل، والتي تهدف إلى الحد من حالة اختلال التوازن المالي في البلاد إلى خفض معدل النمو بمقدار النصف في عام 2014. ومن المحتمل أن يكون مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي هو المسؤول عن تحديد معدلات النمو خلال السنوات القادمة بدلاً من بنك اليابان المركزي.

وأضاف شومر: «نتوقع بأن يؤدي التشدد المحتمل للسياسة النقدية الأمريكية إلى الدخول في جولة أخرى من زيادة الصادرات مقابل ضعف الين».

ويعتقد كبير الاقتصاديين في باينبريدج للاستثمارات بأن الصين نجحت في اجتياز هذه المرحلة وسيستقر نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7.5 بالمئة في العام 2014.

إدراج مشترك لسندات حكومة أبوظبي في البورصة

سوق ابو ظبي العالمي

حصلت دائرة المالية – أبوظبي على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع لإدراج الإصدار الأول والثاني لسندات حكومة أبوظبي التي تستحق في عامي 2014 و2019 على التوالي لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

وكانت الدائرة أعلنت أخيرا عزمها القيام بإدراج مشترك لسندات حكومة إمارة أبوظبي في سوقي أبوظبي للأوراق المالية ولندن للأوراق المالية حيث سيتمكن المستثمرون قريبا من تداول هذه السندات الحكومية مباشرة عبر هذين السوقين في نفس الوقت.

وقال حمد الحر السويدي رئيس دائرة المالية – أبوظبي في تصريح له بهذه المناسبة.. إن الإدراج المشترك لهذه السندات في سوقي أبوظبي ولندن للأوراق المالية سيساعد في تعزيز الجاذبية الاستثمارية للسوق المحلية بجانب مساهمته في تأكيد المكانة المتميزة لإمارة أبوظبي كمركز مالي إقليمي وعالمي قادر على جذب الاستثمارات والمستثمرين إلى قطاع الأوراق المالية والسندات.

وأصدرت حكومة أبوظبي هذه السندات في العام 2009 حيث أدرجتها منذ ذلك الوقت في سوق لندن للأوراق المالية وتبلغ قيمتها ثلاثة مليارات دولار أمريكية موزعة على شريحتين قيمة كل منهما /5 ر1/ مليار دولار أمريكي تستحق الشريحة الأولى منها في عام 2014 بينما تستحق الشريحة الثانية في عام 2019.

وتحظى إمارة ابوظبي بثقة راسخة لدى المستثمرين حيث تتصدر اقتصادات الشرق الأوسط في مجال الجدارة الائتمانية من خلال تصنيفها عند «إيه. إيه» للجدارة الائتمانية.

وحافظت الإمارة على تصنيفها ضمن قائمة الاقتصادات الأقل مخاطرة في أسواق الائتمان والأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية خلال الربع الثاني من العام 2013 حيث جاءت ضمن أفضل 20 اقتصادا عالميا في الجدارة الائتمانية.

الذهب يتراجع قبل اجتماع المركزي الأمريكي والأنظار على التحفيز

«رويترز»: تراجع الذهب امس بينما يرقب المستثمرون بقلق آخر اجتماعات العام لمجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» لمعرفة ما إذا كان المجلس سيواصل إجراءات التحفيز النقدي.

وانخفضت الفضة بعد بيانات أظهرت تباطؤ النمو بالقطاع الصناعي الصيني العملاق إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر في ديسمبر.

لكن أحجام التداول هزيلة حيث يحجم المستثمرون عن تكوين مراكز كبيرة قبل معرفة نتائج اجتماع مجلس الاحتياطي.

وقال المحلل إدوارد ماير «نرجح الا يأخذ البنك المركزي قرارا في هذا الاجتماع لكنه سيستغل الفرصة لإعلان نواياه بتحرك وشيك.

«من المرجح أن يضعف ذلك الذهب قبل نهاية السنة وهناك فرصة جيدة لتسجيل مستوى منخفض جديد لعام 2013.»

وبحلول الساعة 0719 بتوقيت جرينتش تراجع السعر الفوري للذهب 0.3 بالمئة إلى 1234.74 دولار للأوقية «الأونصة» بينما نزلت الفضة 0.5 بالمئة إلى 19.56 دولارا.

سبائك من الذهب

«نيكي» عند أدنى مستوى في 3 أسابيع قبل قرار المركزي الأمريكي

«رويترز»: تراجع مؤشر نيكي للأسهم اليابانية 1.6 بالمئة إلى أدنى إغلاق في ثلاثة أسابيع ونصف امس متأثرا ببيع في العقود الآجلة والأسهم ذات الثقل بينما يستعد المستثمرون لتقليص محتمل لإجراءات التحفيز النقدي لمجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» هذا الأسبوع. في المئة وفقد نيكي 250.20 نقطة ليغلق عند 15152.91 نقطة مسجلا أدنى إقفال منذ 20 نوفمبر تشرين الثاني. ونزل مؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1.3 بالمئة إلى 1222.95 نقطة وشملت الخسائر كل قطاعاته الثلاثة والثلاثين.

وفقاً لتقرير البنك الدولي 2014

تراجع ترتيب السعودية إلى 14 و127 عالمياً في تسجيل الممتلكات وتنفيذ العقود

تراجع ترتيب السعودية في تسجيل الممتلكات الى المرتبة 14 عالميا في عام 2014 بعد أن حلت في المرتبة 12 خلال العام 2013 وفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية للعام 2014.

فيما تراجع أيضا ترتيب السعودية ثلاث مراتب في ما يخص تنفيذ العقود حيث جاءت في المرتبة 127 عالميا في 2014 بعد أن كانت في المرتبة 124 في 2013.

وكانت السعودية تصدرت دول العالم في سهولة تسجيل الممتلكات خلال العامين 2011 و2012على التوالي إذ يتطلب ذلك يومين وإجراءين فقط، إلا أنها احتلت المركز 138 في سرعة تنفيذ العقود كأسوأ مراكزها من أصل 183 بلدا شملها التقرير.

ووفقا للترتيب الاجمالي للعام 2014 فقد تراجع ترتيب المملكة إلى المرتبة 26 عالميا والثانية عربيا، وجاء تراجع المملكة على الصعيد العالمي في التقرير الجديد اربع مراتب بعد ان حلت في المرتبة الأولى على مستوى المنطقة والـ22 عالميا في ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013، وبلغ عدد الإصلاحات التي أجرتها اثنين.

ويرتب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي البلدان ال 189 على أساس 10 مؤشرات خاصة بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التي تسجل الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء الإجراءات والمتطلبات الحكومية في مجالات، بدء النشاط التجاري. وكذلك استخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

وتصدرت سنغافورة دول العالم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2014، تلتها هونج كونج ثم نيوزيلندا وأميركا والدنمارك وماليزيا التي حلت في المرتبة السادسة تلتها كوريا وجورجيا والنرويج والمملكة المتحدة التي جاءت في المركز العاشر عالميا.

ويعتبر التقرير مقياسا مهما لمناخ الأعمال في الدول ويعتمد عليه صناع القرار والمستثمرون لاكتساب نظرة محايدة عن البيئة التنظيمية لبيئة الأعمال في هذه الدول.

ويبين التقرير بأن وجود بيئة أعمال متماسكة ومرنة في آن واحد يعد بمثابة محرك للنمو الاقتصادي والازدهار والقدرة التنافسية العالمية للدولة، ولهذا يعمل صناع القرار على رسم السياسات والإجراءات التي من شأنها تشجيع ريادة الأعمال في السوق المحلية وجذب رجال الأعمال والمستثمرين، مما يدعم التنوع الاقتصادي ومعدلات الابتكار.

وكانت المملكة حلت في المرتبة 44 عالميا من حيث العوامل التمكينية المتمثلة بالقواعد التنظيمية لبيئة سوق العمل والاعمال وفقا لمؤشر تنافسية المواهب العالمي جي.تي. سي.آي بنسختة الأولى، والصادر عن كلية إنسياد.

وجاءت المملكة بمؤشر تنافسية المواهب العالمي في المرتبة الـ42 من حيث المهارات في المعرفة العالمية، لكنها تحتاج إلى التعويض من حيث المهارات العملية والمهنية حيث جاءت في المرتبة 55، وجاءت في المرتبة 37 عالميا من حيث تنمية المواهب، فيما جاءت في المرتبة 44 عالميا من حيث العوامل التمكينية.

ترتيب السعودية عالميا في تسجيل الممتلكات وتنفيذ العقود تراجع في السنوات الأخيرة

«النقد العربي» يقدم قرضاً للمغرب بقيمة 276 مليون دولار

عقد مجلس المديرين التنفيذيين لـ «صندوق النقد العربي» امس اجتماعه في مقر الصندوق في أبوظبي..برئاسة سعادة الدكتور جاسم المناعي المدير العام رئيس مجلس الإدارة.

وأصدر المجلس عدة قرارات من بينها الموافقة على تقديم قرض للمملكة المغربية في إطار «تسهيل التصحيح الهيكلي» لقطاع مالية الحكومة بمبلغ 60 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل 276 مليون دولار أميركي استنادا لعناصر برنامج الاصلاح المتضمنة في خطاب النوايا.

كما إطلع المجلس على البيانات المالية للصندوق للربع الثالث المنتهي في 30 سبتمبر 2013 والنتائج المحققة على النشاط الاستثماري وخطط عمل دوائره و الموافقة على الميزانية الإدارية لعام 2014.

واستعرض الدكتور المناعي المجلس نشاطات الصندوق.. لافتا الى أن الصندوق يعكف حاليا على إيفاد بعثة مشاورات لزيارة موريتانيا لدراسة طلبها الاستفادة مجددا من موارد الصندوق.

كما استعرض المجلس تطور نشاط التدريب منذ سبتمبر الماضي حيث تم عقد أربع دورات تدريبية حول « اتفاقية مراعاة معايير الصحة الحيوانية والنباتية» بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية و« الرقابة المصرفية باستخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية» و«إدارة الاحتياطيات الاجنبية «..

بالتعاون مع بنك التسويات الدولية فيما تعقد حالياً دورة تدريبية حول «الإحصاءات النقدية والمالية» بالتعاون مع صندوق النقد الدولي التي تستمر حتى 19 من شهر ديسمبر 2013.

وناقش المجلس أيضا نشاط الصندوق على صعيد المعونات الفنية لدوله الأعضاء حيث تم التطرق للجهود التي يقوم بها الصندوق بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في عدة مجالات من بينها «تطوير نظم الإقراض المضمون في الدول العربية» و«تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر» و«تطوير اسواق أدوات الدين في الدول العربية» و«تطوير قطاع التمويل العقاري بالدول العربية «.

وأطلع المجلس على تطور التعاون بين الصندوق والمنظمات العربية والدولية حيث شارك الصندوق مؤخرا في عدة فعاليات إقليمية ودولية، من أهمها المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي والقمة العربية الأفريقية الثالثة ومؤتمر «دور القطاع المصرفي في دعم اقتصادات دول المجلس» و«الملتقى المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط»، و«الاجتماع النصف السنوي لمجموعة العمل المالي الإقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما شارك الصندوق في هذا السياق في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن حيث حضر اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين. كما شارك في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية، وكذلك الاجتماع الوزاري لمبادرة دوفيبل للشراكة من أجل التنمية.

وفي إطار هذا التعاون أيضاً نظم الصندوق في نوفمبر الماضي والاجتماع عالي المستوى التاسع حول تقوية الرقابة على القطاع المالي والمستجدات في التشريعات الرقابية في الدول العربية بالمشاركة مع لجنة بازل للرقابة المصرفية وبنك التسويات الدولية..كما نظم الصندوق في ديسمبر الجاري «المنتدى الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية « بالتعاون مع المجموعة الدولية لمساعدة الفقراء والوكالة الألمانية للتنمية والبنك الدولي.

كما اطلع المجلس على تطورات نشاط الصندوق في إطار دوره كأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حيث نظم الصندوق في أواخر سبتمبر الماضي في أبوظبي الاجتماع الدوري السابع والثلاثين للمجلس.. وقدم الصندوق فيه عددا من التقارير والأوراق بما فيها تقرير أمانة المجلس والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013 وتوصيات كل من اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

شعار صندوق النقد العربي